

المعاملة العقابية للأحداث الجانحين في التشريع الجزائري

طالب الدكتوراه .حي أحمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة وهران 2 محمد بن احمد
عضو بمخبر حقوق الطفل

ملخص:

لقد كان الهدف الأساسي من تطبيق العقوبة السالبة للحرية هو تحقيق الإيلام أو بالأحرى الانتقام من المجرم، إلا أنه مع تطور أغراض العقوبة وأهدافها التي أصبحت تعتبر وسيلة لتهديب المجرم وإصلاحه هذا ما دفع معظم النظم العقابية إلى الاهتمام بتطوير طرق وأساليب المعاملة العقابية خاصة بالنسبة لفئة الأحداث، الذين يعتبرون فئة حساسة تتطلب معاملة من نوع خاص، لاسيما أثناء تنفيذهم للعقوبات أو التدابير المحكوم بها مع توفير قدر من الرعاية من أجل إصلاحهم وتأهيلهم للعودة إلى المجتمع بأحسن صورة.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من أخطر الظواهر التي تحدث في وقتنا الحالي والتي يعاني منها العالم بأسره، فالطفل هو الثمرة الحقيقية التي تنتجها الأسرة والشمعة التي تضيء بها المستقبل، والتي تجعل لوجوده معنى حقيقي وفعال ومما لا شك فيه أن الأطفال أو الأحداث هم في حاجة إلى الرعاية الخاصة والمعاملة الرفيعة والملائمة لمرحلتهم العمرية في جميع الأحوال وهم الأولى باحترام حقوقهم، التي خولتها لهم

الشرائع السماوية والقوانين الوضعية في الموائيق الدولية والتشريعات الوطنية¹، سواء كانوا مشتبه فيهم أو متهمين وحتى خلال تنفيذهم للتدابير والعقوبات المحكوم بها.

إن الهدف الأول والأخير من العقوبة أو التدابير المتخذة ضد الحدث الجانح ليس إيلاجه بل إصلاحه وإعادة تربيته، وبذلك تعتبر السياسة العقابية وتنفيذ العقوبات بالنسبة للحدث وسيلة لنفي فكرة حق المجتمع في توقيع العقاب كونه اعتداء على مصلحة يحميها القانون.

بالرجوع إلى التشريع الجزائري، وتجسيدها لما أقرته الاتفاقيات الدولية وما اتجهت إليه باقي التشريعات الوطنية، بتخصيص فئة الأحداث بجملة من الأحكام الخاصة طيلة جميع مراحل الدعوى العمومية، وحتى أثناء تنفيذ العقوبات أو التدابير الاحتياطية قبل الحكم يثار التساؤل حول الأساليب المعتمدة في معاملة الأحداث الجانحين، سواء داخل المؤسسات العقابية أو خارجها وحتى أثناء تنفيذ الاحتياطية . للإجابة على هذا الإشكالية قسمنا موضوعنا إلى قسمين سنعرض أولا إلى المراكز الخاصة بالأحداث المنحرفين من خلال تحديد أنواعها، أما ثانيا فسنتناول أهم أساليب المعاملة العقابية للأحداث سواء داخل المؤسسات العقابية أو خارجها.

1. المراكز الخاصة بالأحداث الجانحين:

إن رعاية الأحداث الجانحين يسير على مستويين: إما بتوقيفه في وسطه الطبيعي وهذا بمساعدته وتوجيهه أو إبعاده عن الوسط الذي يعيشه في حالة ما إذا ارتأت الجهات القضائية ضرورة ذلك، لأن ظروف الحدث البيئية غير مناسبة لإصلاحه

¹ البشري الشوريحي، العدالة الجنائية مقدمة الى الندوب الإقليمية حول حقوق الأفراد والاجراءات الجنائية بمدينة عدن يومي

17-18 مارس 2008 ضمن برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية. ص1.

وتهذيبه ويكون ذلك عن طريق وضعه في مؤسسات متخصصة تعتبر بمثابة أسرة كبيرة له، وقد اعتبرت هذه الأساليب من أقدم الأساليب التي طبقت على الأحداث بهدف الإصلاح النفسي والاجتماعي لهم.

تعود نشأة المؤسسات الخاصة بالأحداث إلى سنة 1703 بروما حيث أنشأت أول مؤسسة لرعاية الأحداث الجانحين من قبل "البابا كليمنت الحادي عشر"، نتيجة التطورات المتلاحقة للأفكار الساعية للوصول إلى سبل إصلاحية ناجحة في معاملة الأحداث الجانحين.

على ما سبق اتجه تطور المؤسسات الخاصة بالأحداث المنحرفين واختلفت أنواعها وأشخصها من دولة إلى أخرى وهذا حسب السياسة العقابية المنتهجة. أما المشرع الجزائري فقد عرف فكرة الوضع في المؤسسات الإصلاحية كوسيلة علاجية بموجب الأمر رقم 64/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمرافقة، وهذا ما أكده بموجب القانون رقم 04/05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

أحسن ما فعله المشرع الجزائري بتحديد أنواع المراكز العقابية الخاصة بالأحداث المنحرفين، وهذا ما سنحاول دراسته من خلال تحديد أهم المراكز التي اعتمدها المشرع في تقرير معاملته العقابية للأحداث.

لقد ميز المشرع الجزائري بين المراكز المخصصة لاستقبال الأحداث الجانحين، عن تلك المعدة للأحداث الذين هم في خطر معنوي.

1- مراكز إعادة التربية وإدماج الأحداث:

لقد حصر المشرع الجزائري في القانون رقم 04/05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين فئة الأحداث المنحرفين بأحكام خاصة، وهذا من خلال الفصل الأول من الباب الخامس، والذي سماه بالأنظمة الخاص بالأحداث وأوضاعهم، تعتبر مراكز إعادة التربية وإدماج الأحداث مؤسسات عمومية تابعة لوزارة العدل، تتمثل مهمتها الأساسية في إعادة تربية الأحداث وإدماجهم في المجتمع، وذلك حسب مستوياتهم الثقافية والتعليمية وتكوينهم مهنيًا بإضافة أنظمة ثقافية ورياضية، وتتم هذه المهمة بواسطة موظفون، الذين يسهرون بالإضافة إلى ذلك على متابعة تطوير سلوك هؤلاء الأحداث بالمركز، تحت إشراف مدير هذه الأخيرة الذي يختار بدوره من بين الموظفين المؤهلين الذين يولون اهتمام بشؤون الأحداث². كما يوجد أطباء ولأخصائيون شبه طبيون ملحقين من وزارة الصحة، وذلك بموجب اتفاقية المبرم بين وزارة الصحة والعدل المؤرخ في 1989/05/03 ومنوط بهم فحص الأحداث بمجرد وصولهم إلى المركز، ويكون ذلك بصفة دورية مرة كل شهر والهدف هو متابعة الحالة الصحية لهم³.

وقد خصصت هذه المراكز لاستقبال الأحداث المتهمين المحبوسين مؤقتًا أو الأحداث المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، والذين لم يبلغوا سن الثامنة عشر سنة وهذا ما أكدته نص المادة 28 من نفس القانون⁴.

² حاج علي بدر الدين، الحماية الجنائية للطفل في القانون الجزائري، مذكرة ليل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الاجرام، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، السنة الدراسية 2009-2010، ص 197.

³ علالي بن زيان، دور القضاء في تقويم جنوح الاحداث وحمائهم على ضوء التشريع الجزائري، مذكرة حماية التدريب، الدفعة 10، سنة 1999-2000، ص 27.

⁴ المادة 28 من قانون 04/05 المؤرخ في 6 فبراير سنة 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين.

جاء كذلك في نص المادة 29 من نفس القانون أنه يمكن تخصيص أجنحة خاصة داخل مؤسسات إعادة التربية، عند ضرورة لاستقبال الأحداث والمحوسين مؤقتا أو المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية⁵.

وقد حرص المشرع الجزائري على أن يعامل الأحداث المحوسين معاملة يراعي فيها سنهم وظروف شخصيتهم مما يصون كرامتهم ويضمن رقابة كاملة لهم.

2- المراكز المتخصصة لإعادة التربية:

لقد نص عليها الأمر 64/75 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن إحداث مؤسسات ومصالح مكلفة بحماية الطفولة والمراهقة على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية واستقلال مالي، فقد كانت تابعة للوزارة الشباب والرياضة والتي أسندت إليها مهمة للإشراف على مركز إعادة التربية، وبقي الحال على ما هو عليه إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-165 المتضمن تعديل القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة، وقد أسند عودة المؤسسات إلى الوزير المكلف بالتضامن الوطني⁶.

وتعتبر مراكز إعادة التربية الأحداث مؤسسات داخلية متخصصة في إيواء الأحداث الذين لم يكملوا الثامنة عشر من عمرهم بقصد إعادة تربيتهم، وكانوا موضوع أحد التدابير المنصوص عليها في المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية باستثناء الأحداث المتخلفين ذهنيا وعقليا، كما أنها تعرف على أنها تكوين معنوي إيديولوجي جديد يليق للحدث من أجل تصحيح سلوكه المنحرف وتذكيره ببعض

⁵ المادة 29 من قانون 04/05 السالف الذكر.

⁶ المادة 3 من المرسوم التنفيذي 12-156 المؤرخ في 05 أبريل 2012، المتضمن تعديل القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة.

المبادئ السامية⁷، وتعتبر هذه الأخيرة مراكز تكفل باستقبال الأحداث الجانحين قصد إعادة تربيتهم إذ يوجد على مستوى وطني 31 مركز يختص بذلك⁸. أما فيما يتعلق بالنظام الداخلي للمراكز المتخصصة في إعادة التربية فإنها تشمل على ثلاثة مصالح لكل واحدة منها مهاماً خاصة وتمثل هذه المصالح في مصلحة الملاحظة ومصلحة إعادة التربية ومصلحة العلاج البعدي⁹.

II. أساليب معاملة الأحداث الجانحين:

تطبيقاً للسياسة العقابية الجديدة الهادفة إلى إصلاح وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، ومن أجل الوصول للأهداف المسطرة من وراء وضع الأحداث الجانحين ضمن مؤسسات إعادة التربية وضعت معايير ونظم دقيقة من أجل ضبط أوضاع الأحداث المحبوسين وتقرير أساليب معاملتهم، التي تضمن حسن التكفل بهم وتوفير الرعاية الصحية والنفسية اللازمة، بالإضافة إلى البرامج والنشاطات التربوية، وكذا التعليم و التمهين الضروريين لتحقيق الإدماج الاجتماعي للأحداث، وتنص أساليب معاملة الأحداث الجانحين بحسب سنهم ومكان تنفيذهم للعقوبة أو التدابير المحكوم بها.

1- التنفيذ داخل الوسط المغلق:

⁷ المادة 1 من الأمر 64/75 المتضمن احداث مؤسسات ومصالح مكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية، العدد 81، المؤرخة في 10 أكتوبر 1975.

⁸ عماد بن تورش، مراكز إعادة تربية الأحداث كمؤسسة نفسية اجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 5 ماي 2010، ص 293.

⁹ المادة 9 من الأمر 64/75 السالف الذكر.

لقد خصص المشرع الجزائري مراكز ومؤسسات إعادة التربية للأحداث وكذلك الأجنحة الخاصة بهم في المؤسسات العقابية للأحداث بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية والتدابير المحكوم بها، من خلال برنامج يضمن مجموعة من الأساليب والنظم التي تسهر على تطبيقها الإدارة العقابية والتي سنحاول دراستها إتباعا.

أ- التعليم والتمهين:

يعتبر برامج التعليم والتمهين من أهم الأساليب معتمدة في معاملة الأحداث الجانحين داخل مراكز ومؤسسات إعادة التربية، وسبيل أمثل في مواجهة ظاهرة جنوح الأحداث، إذ يعتبر نقص التعليم والفقر الثقافي من أهم عواما الجنوح والذي يتسبب فيها أساسا التسرب المدرسي للأحداث، فتحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي للحدث يركز على إعادته للمسار الدراسي أو إخضاعه للتمهين، قصد تأهيله لممارسته حرفية يتم اختيارها من بين الحرف المسطرة على مستوى المؤسسة، يمكن أن تحتوي هذه الأخيرة على ورشة الحداد، ميكانيك للسيارات، التدفئة المركزية، التريض الصحي، الكهرباء العامة، الدهن المعماري والزخرفة، الحلاقة، تحويل الخشب، النشاطات الفلاحية¹⁰.

ويتم الإشراف على هذه البرامج من طرف لجنة إعادة التربية¹¹، وهذا على حسب ميول ورغبة الحدث وهذا ما ذهب إليه المشرع الجزائري من خلال المادة 120 من قانون 01/05¹²، وبالرجوع إلى أحكام المادة 160 من نفس القانون نجد أنه قد قرر خضوع التمهين لإحكام تشريع العمل والحماية الاجتماعية وهذا لضمان صحة

¹⁰ بوتغي فريد، الدور الإرشادي لمراكز إعادة الأحداث في الجزائر، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس وعلوم

التربية، تخصص إرشاد وتوجيه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة باتنة، 2005، ص 93.

¹¹ المادة 128 من قانون 04/05 السالف الذكر.

¹² المادة 120 من قانون 04/05 السالف الذكر.

الأحداث و سلامتهم، وهذا ما يتماشى مع ما نصت عليه القاعدة 74 من مجموعة الحد الأدنى لمعاملة المحبوسين والتي أقرها مؤتمر جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة عام 1955¹³.

ب- برامج إعادة التربية والتهذيب:

إن إعادة إصلاح الأحداث وتأهيلهم للعيش في الوسط الاجتماعي يرتكز أساسا على إعادة تربيتهم، معتمدين على برامج ومناهج تأديبية يكون هدفها الأساسي غرس المبادئ والقيم الدينية والأخلاقية، التي يبنى عليها المجتمع.

ويتم تعويد الحدث الجانح على الانضباط والالتزام وفق مراحل منتظمة وتدرج يبدأغوجي يتلاءم وشخصية الحدث الجانح، ويتعرض في حالة مخالفة لقواعد لأحد التدابير التأديبية التالية، إما الإنذار أو التوبيخ وفي حالات أخرى قد يصل إلى حد الحرمان من بعض النشاطات الترفيهية أو المنع المؤقت من التصرف في مكسبه المالي، ويتم تقرير كل من التدبير الأول والثاني من طرف مدير مؤسسة أما فيما يخص المنع والحرمان فلا يتحدد إلا بعد أخذ رأي اللجنة التأديبية¹⁴.

ويتولى مهمة التهذيب رجال الدين الذين تعينهم الإدارة العقابية لهذا الغرض والتي تعتمد على إلقاء المحاضرات ونشر حملات التوعية والحث على إقامة الشرائع الدينية.

ج - الرعاية الصحية والاجتماعية:

لقد حرص المشرع على الاهتمام بسلامة الجسدية للحدث سواء قبل إيداعه في المؤسسة العقابية أو حتى أثناء تأديته للعقوبة المحكومة بها داخل مؤسسة، أو عند

¹³ صبحي نجم محمد، أصول علم الاجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ص 167.

¹⁴ المادة 121 من قانون 04/05.

ضرورة في مؤسسات الاستشفائية إخضاعه للفحوص الطبية دورية ومستمر، كما يستفيد من وجبات غذائية متوازنة وكافية لنموه الجسدي والعقلي.

الرعاية الصحية على علاج المرضى من الأحداث المحكوم عليهم، بل تمتد لتشمل اتخاذ الاحتياطات الضرورية لوقايتهم من المرض كالنظافة الشخصية، إذ تلتزم الإدارة العقابية بتوفير الأدوية اللازمة لنظافة الشخصية ومع فرض احترام البرامج التي تقرها هذه الأخيرة.

كما تعتبر الأنشطة الرياضية والترفيهية وسيلة من وسائل للمحافظة على صحة الحدث ولهذا يكون من الضروري توفير الأماكن والأدوات اللازمة لهذا الغرض، وهذا ما كرسه المشرع الجزائري من المادة 37 وما يليها من القانون 04/05 السالف الذكر، إلا أنه رغم كل هذا فإن حياة الحدث لا تكون طبيعية إلا إذا كانت في وسط جماعي بنظم من خلالها حياته الخاصة وعلاقته بأسرته وبغيره، ولهذا فإن حرمان الحدث من الوسط الاجتماعي الذي كان يعيش فيه يعتبر عائقا أمام تنظيم حياته من جديد، لدى فالرعاية الاجتماعية تساعد الحدث على تقبل حياته جديدة داخل مؤسسة وتوجهه إلى تأهيله إلى العودة إلى المجتمع مواطن صالحا، وتكون الرعاية الاجتماعية للحدث عن طريق تنظيم حياته الفردية والجماعية داخل المؤسسة مع عدم قطع صلته بالعالم الخارجي بسماع له بالزيارات وتلقي المراسلات وتصريح له بالخروج المؤقت، وهذا ما يساعد على تهدئة حالته النفسية ونجاح الأساليب المعتمدة في إصلاحه وتأهيله. وهذا أكده نص المادة 131 من قانون حماية الطفل¹⁵.

¹⁵ القانون رقم 12/15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتضمن قانون حماية الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 39، ص 20.

2- التنفيذ في الوسط المفتوح:

لقد اعتمد المشرع الجزائري إلى جانب التنفيذ العقابي داخل المؤسسات ومراكز إعادة التربية أو الحماية بالنسبة للأحداث الجانحين بنظام الجزائي في الوسط المفتوح، من خلال تنفيذ نظامي الإفراج المشروط والإفراج المراقب حيث نظم بموجب قانون 04/05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي، أما الثاني فنظمه بموجب قانون الإجراءات الجزائية.

أ- الإفراج المشروط:

لم يستش التشريع الجزائري فئة الأحداث بنظام مستقل للإفراج المشروط بل أخضعه لنفس القواعد العامة المتعلقة بالبالغين، إذ يعتمد هذا النظام على مجموعة من الشروط أهمها أن يكون المحبوس الذي يريد الاستفادة من هذا النظام ذو سيرة وسلوك حسن، وتكون مدة العقوبة التي قضها تساوي نصف العقوبة المحكوم بها، وهذا بالنسبة للمحبوسين مبتدئ الإجرام، أما إذا كان معتادي الإجرام فيجب أن تكون المدة التي قضها تساوي ثلثي المدة المحكوم بها على أن لا تقل مدتها في جميع الأحوال عن سنة¹⁶.

ويكون صلب الإفراج من المحبوس شخصا أو من ممثله القانوني أو بالاقتراح من قاضي تطبيق العقوبات أو مدير المؤسسة العقابية¹⁷، إلا أن التشريع الجزائري لم ينص على إمكانية ولي أو وصي الحدث من رفع صلب الإفراج.

¹⁶ المادة 134 من القانون 04/05.

¹⁷ المادة 137 من القانون 04/05.

ويمتاز الإفراج المشروط بأنه لا يعتبر سببا من أسباب انقضاء العقوبة إذ إقراره لا يعتبر إفراجا نهائيا لأن مدة الإفراج تدخل ضمن العقوبة المحكوم بها وهي بمثابة تنفيذ حكمي للعقوبة، ويمكن إلغائه في أي وقت، ولا يعتبر هذا الأخير حقا للمحبوسين وبمجرد إصدار مقرر الإفراج يعود الشخص المحبوس إلى حياته الطبيعية إلا أن المحكوم يبقى محروما من بعض الحقوق أثناء المدة السارية فيها الإفراج كاعتبار شهادته أمام محكمة على سبيل الاستدلال أو حرمانه من تقلد بعض المناصب، أو منعه من الإقامة في بعض أماكن. لقد اعتبر الإفراج المشروط من أحدث أساليب العقابية حاليا نظرا للنتائج الايجابية، التي حققها في إعادة إدماج المحكوم عليه، وخاصة في فئة الأحداث الجانحين، حيث يتم سهر على إدماج هذا الأخير اجتماعيا من ناحية التدريس أو التمهين في إطار الرعاية الحقة، التي تمارسها مصالح العلاج البعدي والتي تختص في بحث على حلول في إدماج الحدث سواء مفرج عنهم أو المستفيد من النظام الإفراج المشروط.

ب- نظام الإفراج المراقب:

لقد نص التشريع الجزائري على نظام الإفراج مع وضع تحت المراقبة من خلال المواد 478 إلى 481 من القانون رقم 156 الإجراءات الجزائية ويعتبر هذا تديراً أخيراً من تدابير الحماية والتربية، الذي يحكم بها كجزاء بالنسبة للأحداث الجانحين طبقاً لنص المادة 444 من نفس القانون يعتبر الإفراج تحت المراقبة تديراً علاجي ويهدف إلى وضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت مراقبة شخص يعينه القاضي (مفوض) يتولى الإشراف والمراقبة الظروف المعيشية للحدث وتصرفاته وكذا مراقبة

الأشخاص المعهود إليهم برعاية فان تبين للحدث قد عاد إلى سلوكه الإجرامي يتم إخطار المحكمة لتقرر ما يجب اتخاذه بشأن الحدث¹⁸.

ويمارس مهمة الرقابة بواسطة مندوب أو عدة مندوبين دائمين أو متطوعين يتم تعيينهم بأمر من قاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث، عند الاقتضاء أو قاضي الأحداث أو بحكم فاصل في موضوع القضية¹⁹، ويتم اختيار المندوبين دائمين من بين الأخصائيين الاجتماعيين، الذين يتقاضون مرتبا مقابل عملهم، أما المندوبين المتطوعين فيتم تعيينهم من بين الأشخاص البالغين على الأقل 21 سنة والحذرين بالثقة في رعاية الأحداث، وهم عادة ما ينشطون كمناضلين في الأحزاب أو منخرطين في جمعيات²⁰. كما يتولى المندوبين الدائمين مهام الإدارة عمل المندوبين المتطوعين وكذا توجيههم والإشراف عليهم.

وبمجرد حكم بهذا التدبير فان الحدث يظل حرا في بيئته الطبيعية بينما يتولى المندوب المعنى مراقبته في جميع مجالات حياته، مع تقديم تقرير دوري عن كل ذلك كل 3 أشهر لقاضي الأحداث.

وبذلك يكون الإفراج مع الوضع تحت المراقبة يتفق مع التسليم في الهدف المرجو، والذي يتمثل في إدماج الحدث في بيئته الطبيعية ومراقبة ابتعاده عن دائرة جنوح والانحراف، إلا أن الإفراج المراقب أكثر نجاحا وتغاديا للسلبات التي قد تؤدي إليها إيداع الحدث في مركز ومؤسسات إعادة التربية.

¹⁸ رنا إبراهيم سليمان العطور، العدالة الجنائية، مجلة الشريعة والقانون، العدد 29، 2007، ص 240.

¹⁹ المادة 478 من قانون الإجراءات الجزائية.

²⁰ رياس زيدومة، حماية الأحداث في قانون إجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، القاهرة مصر 2007،

الخاتمة:

ينبغي أن ننوه إلى الاهتمام الكبير للمشرع الجزائري بفئة الأحداث، والذي يظهر جليا من خلال وقايتهم من الجريمة وأثارها حتى وان كانوا جناة وذلك من خلال جملة أساليب والتدابير التي اعتمدها في معاملة الأحداث الجانحين، غير أن تطبيق هذه الوسائل القانونية على الصعيد العملي يتعرض للعديد من عراقيل التي تحول دون تحقيق هدف أساسي من ورائها، وكذا نقص المنذوبين وعدم درايتهم بشؤون الأحداث وهذا ما يدفع القضاة إلى اتجاه إلى أساليب العقابية أكثر من إجراءات التربية والتهذيب، مما يؤدي إلى نقص من وثيرة تحقيق الهدف الأساسي من العقوبة أو التدابير المتخذة ضد الحدث وهي إعادة تأهيله وإدماجه.

